



سوق البحرين للأوراق المالية
Bahrain Stock Exchange

التقرير السنوي 2009



صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان
آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى
آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى



صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد
آل خليفة

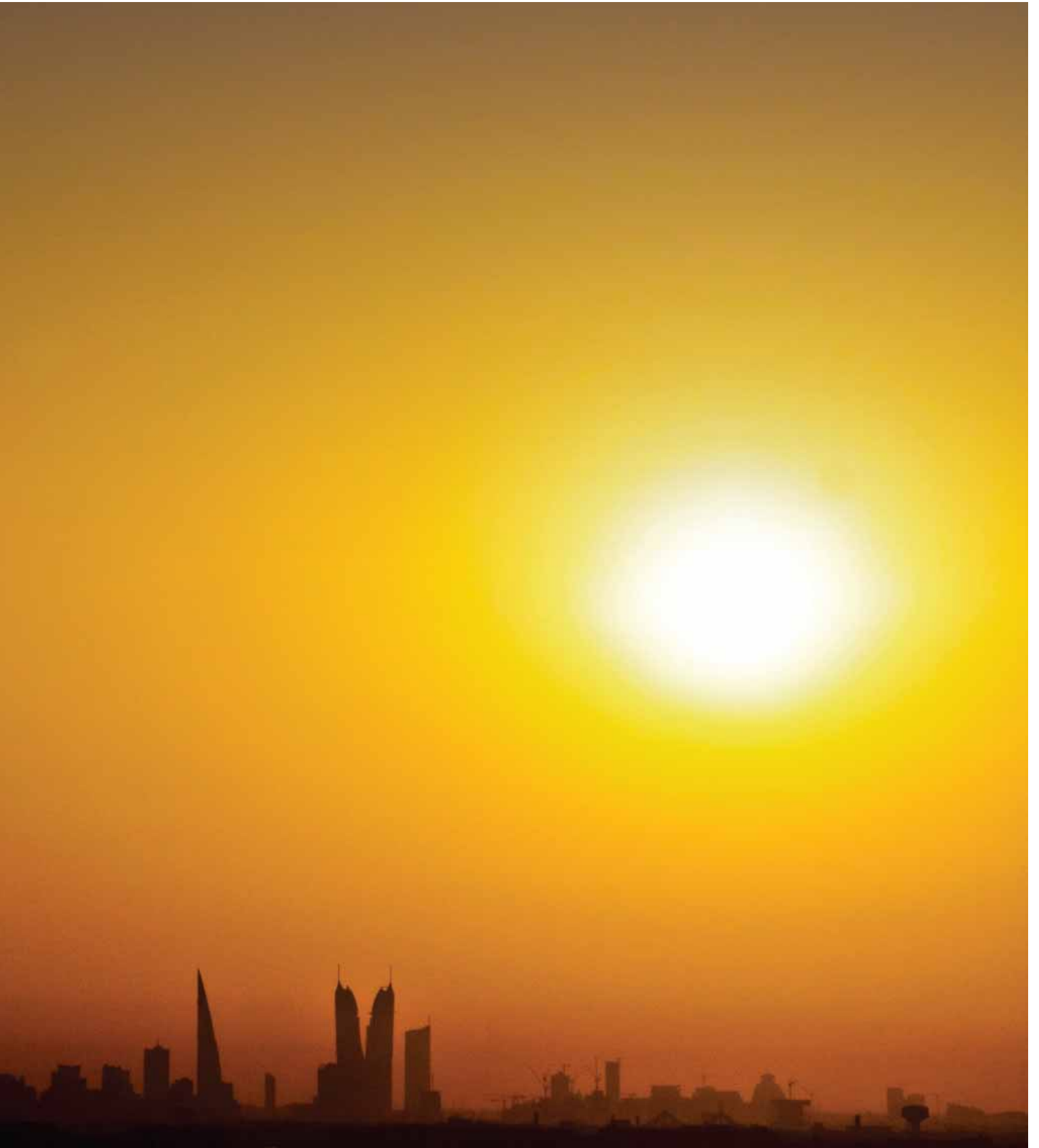
ولي العهد نائب القائد الأعلى
لقوة دفاع البحرين



المحتويات

5	رؤية ورسالة السوق
6	كلمة رئيس مجلس الإدارة
8	كلمة مدير السوق
10	أعضاء مجلس الإدارة
11	إدارة السوق
13	أداء أسواق الأوراق المالية العالمية خلال عام 2009
18	بيانات أساسية لعامي 2008 - 2009
22	الأوراق والأدوات المالية المتداولة
24	الوسطاء والأعضاء
25	رسوم التسجيل والإشتراك السنوي
27	البيانات المالية





رؤية السوق

تعزيز البيئة الاستثمارية في الأوراق المالية والأدوات الاستثمارية بما يؤمن للسوق الريادة والتميز إقليمياً ودولياً ويجعله مركزاً رئيسياً للصناديق الاستثمارية.

رسالة السوق

الاستمرار في تطوير كافة جوانب عمل السوق وفق المعايير الدولية، بما يضمن وجود سوق عادل وشفاف وكفء ومتنوع وفعال، قادر على تلبية متطلبات وتطلعات كافة الأطراف ذات العلاقة بالسوق بمهنية وجودة عالية، وبتيح للسوق قدرة تنافسية على توطین وجذب الاستثمارات، لتحقيق أهدافه المرحلية والإستراتيجية والمساهمة في النمو الاقتصادي للمملكة.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تمشياً مع إستراتيجية التطوير التي أعلن عنها مجلس إدارة السوق قبل 5 سنوات، شهد هذا العام واحداً من أهم القرارات في تاريخ قطاع رأس المال في مملكة البحرين، وذلك بصدر المرسوم بقانون رقم (57) لعام 2009 بتحويل السوق إلى شركة مساهمة، ممهداً الطريق إلى إحداث تغييرات قانونية وإدارية وفنية جوهرية على أسلوب وطريقة عمل السوق بما يتناسب وتحقيق أغراض التحول، بشكل يجعل السوق في مصاف أسواق المال والبورصات المتقدمة

رشيد محمد المعراج | رئيس مجلس الإدارة



على الرغم من بوادر التعافي النسبي من الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت مختلف دول العالم عام 2008 والارتفاع الذي شهدته أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2009، إلا إن استجابة مؤشرات أسواق المال والبورصات في المنطقة لبوادر هذا التحسن تباينت بين سوق وآخر، حيث تعود أسباب هذا التباين إلى عوامل وأسباب نفسية من جانب وإلى الخصائص التي تتمتع بها بعض الأسواق عن مثيلاتها في المنطقة من جانب آخر.

وجاء أداء مؤشر البحرين العام بالإضافة إلى انخفاض كمية وقيمة الأسهم المتداولة ليعكس الحالة النفسية التي سيطرت على المستثمرين في السوق جراء تداعيات الأزمة المالية على الرغم من النتائج الجيدة التي أعلنتها معظم الشركات المدرجة في السوق، حيث أدى ذلك إلى انخفاض المؤشر بنسبة 19.17% عن إقفاله في نهاية عام 2008.

وتمشياً مع إستراتيجية التطوير التي أعلن عنها مجلس إدارة السوق قبل 5 سنوات، شهد هذا العام واحداً من أهم القرارات في تاريخ قطاع رأس المال في مملكة البحرين وذلك بصدر المرسوم بقانون رقم (57) لعام 2009 بتحويل السوق إلى شركة مساهمة ممهداً الطريق إلى إحداث تغييرات قانونية وإدارية وفنية جوهرية على أسلوب وطريقة عمل السوق بما يتناسب وتحقيق أغراض التحول بشكل يجعل السوق في مصاف أسواق المال والبورصات المتقدمة.

كما أنهى السوق خلال هذا العام الجزء الأكبر من مشروع انتقال السوق إلى مقره بمرافق البحرين المالي، والذي تم تجهيزه وإعداده بتكنولوجيا وأجهزة متطورة، الأمر الذي نؤمل منه زيادة قدرة السوق التنافسية على تقديم المزيد من الخدمات وتوفير البنية الفنية التي من شأنها تشجيع الشركات على الاستفادة من هذه التسهيلات في المستقبل.

أما على مستوى الأداء الفني للسوق فقد واصل السوق تطوير أنظمتها الفنية بما يزيد من استقطابه لشرائح متعددة من المستثمرين والمتعاملين للسوق، ويزيد من ربحية المستثمرين جراء تعاملهم في أسهم الشركات المسجلة في السوق. كما وسّع السوق نطاق تعاونه مع مؤسسات مالية عالمية وإقليمية مرموقة لتقديم خدماتها في مجال خدمة الحافظ الأمين في سوق البحرين للأوراق المالية مما سيمكن شريحة واسعة من المستثمرين الأجانب والمحليين العملاء لهذه المؤسسات من الاستثمار في السوق والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة لهم فيه.

أما على مستوى الأداء المالي للسوق فقد أثرت الأزمة العالمية على الوضع المالي للسوق إذ سجل الفائض من عمليات السوق عجزاً بلغ حجمه 127,180 ألف دينار مقارنة بما تم تحقيقه في عام 2008، كما انخفض المال المتجمع للسوق بشكل طفيف من 3,950,112 دينار إلى 3,822,932 دينار بنسبة 3.21%.

ونياً عن الأخوة أعضاء مجلس إدارة السوق وجميع موظفيه، أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير العميقين لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء المفدى وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين على الدعم والمساندة التي يحظى به السوق من قبلهم.

وختاماً أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيس وأعضاء مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي على الدعم والاهتمام الذي يحظى به السوق من قبلهم، وكذلك الشكر موصول إلى الأخوة أعضاء مجلس إدارة السوق الذين كانت لمساهماتهم وأرائهم الأثر الكبير في التطور الذي شهده السوق خلال السنوات الماضية. كما اشكر الإخوة المسؤولين في السوق وكافة موظفيه على الجهود المتميزة التي بذلوها طوال العام متمنيا مواصلتهم لها من أجل رقي السوق وتطوره.

كلمة مدير السوق

أجرى السوق تغييراً على نظام الوحدات السعرية للمزايدة، حيث ربط التغيير الجديد وحدات المزايدة بأسعار تداول الأسهم في السوق والتي تم تقسيمها إلى خمسة مستويات، حيث من المؤمل أن يساهم هذا التغيير في تنشيط التداول ورفع معدلاته اليومية بشكل يزيد من عوائد المستثمرين المتحققة من تداولاتهم في الأسهم

فؤاد عبد الرحمن راشد | مدير السوق



تأثرت التعاملات في سوق البحرين لأوراق هذا العام بالحالة النفسية التي سادت بين المستثمرين جراء تداعيات الأزمة المالية، والتي انعكست على مجمل نشاط السوق وحركة التداول فيه، حيث لم تستطع النتائج الجيدة التي أعلنتها معظم الشركات المدرجة في السوق إقناع المستثمرين بتجاوز هذه الشركات للتداعيات المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات العالم منذ منتصف العام 2008، الأمر الذي نتج عنه انخفاض مؤشر البحرين العام بنسبة 19.17% عن معدل إقفاله في نهاية ديسمبر 2008، في حين انخفضت قيمة الأسهم المتداولة وكميتها وعدد الصفقات المنفذة بنسبة 77.35% و49.15% و30.37% على التوالي.

وشهد عام 2009 واحداً من القرارات التاريخية لقطاع رأس المال في مملكة البحرين حيث أصدر جلالة الملك المرسوم بقانون (57) والقاضي بتحويل السوق إلى شركة مساهمة، وبأبني صدور هذا المرسوم توجيهاً لإستراتيجية السوق التي بدأ تنفيذها منذ 0 سنوات وكانت تستهدف إعداد السوق بصورة تدريجية لهذه الخطوة الهامة، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية والفنية والتقنية التي تجعل السوق قادراً بشكل مستمر على تلبية كافة احتياجات المهتمين بالاستثمار في السوق، كما مهد صدور المرسوم الطريق للبدء بصورة عملية في تنفيذ مواد المرسوم، لبدء السوق بعد ذلك ممارسة كافة أنشطته بصورة تجارية، وبما يتناسب مع وضعه القانوني الذي حدده المرسوم، حيث سيساهم ذلك في توفير المزيد من المرونة للسوق للعب دور أكبر وأكثر فاعلية في خدمة الاقتصاد البحريني.

أما على مستوى الإدراجات فقد تم خلال العام 2009 إدراج إصداري صكوك أحدهما بقيمة 165 مليون دينار أصدره مصرف البحرين المركزي بالنيابة عن حكومة مملكة البحرين، في حين بلغ حجم الإصدار الثاني 100 مليون دولار أمريكي وقد أصدرته دار الهلال بالنيابة عن المؤسسة التمويل الدولية. كما تم إدراج صندوقين استثماريين أحدهما أصدرته شركة المركز الكويتي المالي (المركز)، والأخر أصدرته شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو). وبهذه الإدراجات يصل عدد إصدارات السندات والصكوك المسجلة في السوق إلى 14 إصداراً بقيمة إجمالية 3.33 بليون دولار أمريكي، في حين يصل عدد الصناديق الاستثمارية إلى 35 صندوقاً.

وفيما يتعلق بمجال التطورات الفنية في السوق ذات العلاقة بالتداول خلال هذا العام، وفي إطار خطة السوق وسعيه نحو تطوير آليات التداول فيه بما يساهم في تشجيع واستقطاب رؤوس الأموال، وزيادة معدلات السيولة، ونشاط التداول في السوق من خلال جذب المزيد من المتعاملين للاستثمار في السوق والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتوفرة فيه، أجرى السوق تغييراً على نظام الوحدات السعرية للمزايدة، حيث ربط التغيير الجديد وحدات المزايدة بأسعار تداول الأسهم في السوق والتي تم تقسيمها إلى خمسة مستويات، حيث من المؤمل أن يساهم هذا التغيير في تنشيط التداول ورفع معدلاته اليومية بشكل يزيد من عوائد المستثمرين المتحققة من تداولاتهم في الأسهم.

كما عمل السوق خلال هذا العام على تهيئة البنية التشريعية الفنية التي من شأنها توفير احتياجات المؤسسات المالية من خلال تقديم خدمات الحافظ الأمين لعملائها في السوق، حيث نتج عن ذلك توقيع السوق لاتفاقية مع بنك ستاندرد تشارترد، حيث يقدم البنك بموجب الاتفاقية خدماته في مجال الحافظ الأمين لكافة عملائه في السوق من مختلف أنحاء العالم.

أما فيما يخص مشروع انتقال السوق إلى مقره الجديد في مرفأ البحرين المالي، فقد تم خلال هذا العام البدء في تجهيز المقر بأحدث الأجهزة والمعدات التي ستجعل السوق قادراً على تقديم خدمات أكثر تنوعاً وتطوراً للشركات والمستثمرين وللمستفيدين من قطاع رأس المال سواء داخل البحرين أو خارجها. وقد ساهم عدد من الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق مشكورة في تجهيز قاعة التداول في المقر الجديد للسوق، حيث من المتوقع أن يقدم السوق خدماته من مقره الجديد خلال الربع الثاني من عام 2010.

وعلى مستوى الأداء المالي للسوق، فقد بلغت إيرادات السوق لهذا العام 2,826,318 دينار مقارنة بـ 3,391,776 دينار في العام 2008، في حين بلغ إجمالي المصروفات 2,953,498 دينار مقارنة بـ 2,107,438 دينار في 2008، وقد حقق السوق عجزاً مقداره 127,180 دينار، كما ارتفع مجموع موجودات السوق إلى 4,894,761 دينار مقارنة بـ 4,628,121 دينار في العام 2008، أما مجموع مطلوبات السوق فقد بلغ 1,071,829 دينار في العام 2009 مقارنة بـ 678,009 دينار في 2008، كما انخفض المال المتجمع للسوق من 3,950,112 دينار في العام 2008 إلى 3,822,932 دينار في 2009.

كما شهد العام 2009 مواصلة السوق لتعاونه في مجالات التدريب ذات العلاقة بأنشطته مع البورصات والمعاهد المتخصصة محلياً وإقليمياً من أجل مواصلة تأهيل وتدريب كوادره بما يمكنهم من أداء مسؤولياتهم بشكل حرفي ووفق ما تقتضيه متطلبات وظائفهم.

وفي الختام يسعدني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن كافة منتسبي السوق، أن أتشرف بتقديم جزيل الشكر والعرفان إلى مقام صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله راعي مسيرة التقدم والازدهار في البلاد، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين على دعمهم ومساندتهم المتواصلة للسوق منذ تأسيسه حتى الآن.

كما يسعدني أن أعبر لرئيس وأعضاء مجلس إدارة السوق عن عميق شكري وتقديري للجهود التي بذلوها من أجل تقدم السوق خلال هذا العام. كما أشكر كافة الأخوة المسؤولين والموظفين في السوق على الجهد الدعوب والعمل المتواصل الذي قدموه طوال العام، داعياً العلي القدير أن يوفقهم للمزيد من العطاء خلال الأعوام القادمة لنشكل معاً فريقاً متعاوناً هدفه تحقيق مزيد من الازدهار للسوق ومهمته تجسيد رؤية السوق ورسالته على أرض الواقع، والشكر موصول أيضاً للشركات المدرجة ومكاتب الوسطاء العاملين على تعاونهم ودعمهم للسوق.

أعضاء مجلس الإدارة

السيد رشيد محمد المعراج
رئيس مجلس الإدارة

السيد عبدالرحمن الباكر **
نائب الرئيس

السيد علي سلمان ثامر **
عضو

السيد خالد محمد كانو
عضو

الدكتور عصام عبدالله فخرو
عضو

الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة *
عضو

السيد عادل محمد عبدالشافى اللبان *
عضو

السيد عبدالرازق عبدالله حسن القاسم *
عضو

السيد عبدالمجيد عبدالسلام بريش **
عضو

* عضو اللجنة التنفيذية

** عضو لجنة التدقيق

إدارة السوق

السيد فؤاد عبدالرحمن راشد
مدير السوق

السيد يوسف أحمد آل شرف
رئيس الشؤون الإدارية والمالية

السيد إبراهيم جعفر العرادي
رئيس التداول وشؤون الأعضاء

السيد محمد خالد حامد
رئيس التدقيق الداخلي

السيد عبدالحى صالح محمود
المستشار القانوني

السيد علي أحمد المنصور
رئيس العلاقات العامة والتسويق

السيد عبدالله جعفر عابدين
رئيس التسويات والتقاص والحفظ المركزي

السيدة نرجس فرّوخ جمال
رئيس تقنية المعلومات

السيد عبد الحميد أحمد عبد الغفار
رئيس قسم التحليل المالي والبحوث

17.47	17.02	42.15	+0.13
42.45	40.86	27.09	+0.46
27.15	26.07	22.47	-1.26
22.59	21.71	23.37	+12.51
23.97	22.74	391.66	+0.74
391.70	377.43	95.61	+0.42
95.67	93.96	25.22	+0.30
25.32	24.74	24.82	
24.89	24.35		
57.55	55.00		

أداء أسواق الأوراق المالية العالمية خلال عام 2009

الوضع الدولي

يعد الركود الاقتصادي العالمي الذي شهدته عام 2009 من أشد الأزمات الاقتصادية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت تداعياتها لتتأثر اقتصاديات العالم لتهدده بالانزلاق نحو ركود عميق في ظل ارتباط السوق الأمريكية بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي.

وبسبب الأزمة، انكمش الاقتصاد العالمي وفقاً لصندوق النقد الدولي إلى 0.6% في عام 2009 مقارنة بنمو بلغ 3% و5.2% في عامي 2008 و2007 على التوالي، وذلك بالرغم من رصد علامات انتعاش وتعافي ضعيفين رسداً في قطاع الإنتاج في أوروبا وأميركا مع نهاية العام. في مقابل ذلك، تراجع التضخم العالمي إلى 2.5% مقابل 5.9% في عام 2008. كما شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً بنسبة 2.4% في عام 2009 مقابل نمو بنسبة 0.43% في عام 2008. وقد لوحظ مع نهاية العام ظهور بوادر لتجاوز عدد من الاقتصادات الكبرى مرحلة الركود ودخولها مرحلة الانتعاش. أما المؤسسات الرقابية فقد اتبعت سياسات نقدية متحفظة بإيقاعها على أسعار فائدة منخفضة، حيث حافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير عند 0.25% منذ 16 ديسمبر 2008.

من جهة أخرى، سجلت اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي انكماشاً بنسبة 4.1% في عام 2009 مقابل نمو بنسبة 0.9% في عام 2008. وفي إطار رفق الاقتصاد بمحفزات النمو، خفض بنك إنجلترا المركزي سعر الفائدة إلى 0.5% في 5 مارس مقارنة بـ 2% في مطلع العام. أما البنك المركزي الأوروبي فقد لجأ هو الآخر لخفض سعر الفائدة ليبلغ 1% في 12 مايو مقارنة بـ 2.50% في مطلع العام.

آسيويًا، سجلت الصين نموًا اقتصادياً بلغ 8.7% في عام 2009 مقارنة بـ 9.6% في عام 2008. كما سجلت الهند نموًا بلغ 5.7% في عام 2009، مقارنة بـ 7.3% في عام 2008. أما الاقتصاد الياباني، فقد انكمش بـ 5.2% مقابل انكماش بحوالي 1.2% في عام 2008، الأمر الذي جعل البنك المركزي يقرر لمواجهة الركود مزيداً من تخفيف القيود على السياسة النقدية وإبقاء مستوى الفائدة عند 0.1%. أما اقتصاد منطقة الشرق الأوسط فقد شهد نموًا بنسبة 1.7% في عام 2009 مقابل 4.9% في عام 2008.

على مستوى أسعار النفط، بدأ العام بتراجع الأسعار لتصل إلى نحو 30 دولاراً بعدما بلغت قرابة الـ 150 دولاراً في يوليو 2008، الأمر الذي تراجعت معه عائدات الدول المصدرة للطاقة لتشملها آثار الركود الاقتصادي العالمي، تلا ذلك تحسن تدريجي في الأسعار، حيث ارتفع سعر برنت بنهاية العام بحوالي 42.09 دولار للبرميل مقارنة بمطلع العام، ليقف عند مستوى 78.26 دولار مقارنة بـ 36.17 دولار في مطلع العام، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 116.37%. كما سجل نفط دبي ارتفاعاً خلال نفس الفترة بنسبة 87.86% ليستقر 77.38 دولاراً.

من جهة أخرى، ارتفع اليورو والإسترليني أمام الدولار الأمريكي بنسبة 2.42% و10.45% على التوالي مقارنة بمطلع العام. كما ارتفع الدولار مقابل الين بنسبة 2.54% خلال نفس الفترة. أما الذهب فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 24.77% ليبلغ 1,095.7 دولاراً للأونصة بزيادة بلغت 217.5 دولاراً للأونصة مقارنة بمطلع العام، كما سجلت الفضة ارتفاعاً خلال العام بنسبة 48.94%.

على مستوى أسواق المال سجل مؤشر ستاندر آند بورز 500 ارتفاعاً قدره 23.45%، وفي أسواق أوروبا ارتفع مؤشر فوتسي الإنجليزي بنسبة 23.23% فيما سجل مؤشر داكس الألماني ارتفاعاً بنسبة 23.85%، بينما سجل مؤشر كاك الفرنسي ارتفاعاً بنسبة 22.32%. أما مؤشر نيكاي للأسهم اليابانية فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 19.04%.

أداء أسواق الأوراق المالية العالمية خلال عام 2009 (تتمه)

تطورات أسواق المال الدولية

السوق	2009	2008	النمو (%)
ألمانيا (DAX)	5,957.43	4,810.2	23.85
أمريكا (S&P500)	1,115.1	903.3	23.45
بريطانيا (FTSE100)	5,412.88	4,392.7	23.23
فرنسا (CAC40)	3,936.33	3,218.0	22.32
اليابان (NIKKEI225)	10,546.44	8,859.56	19.04

الأسواق الخليجية والعربية

تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية إلى 1.70% في عام 2009 مقارنة بـ 4.9% في عام 2008 وفقاً لصندوق النقد الدولي.

وباستثناء الكويت والإمارات، سجلت كافة الاقتصادات العربية نمواً موجياً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وقد حققت قطر ولبنان أعلى نمو بنسبة 9% لكل منهما. من جهة أخرى سجلت الكويت انكماشاً بواقع 2.70%، تلتها الإمارات بواقع 0.7%.

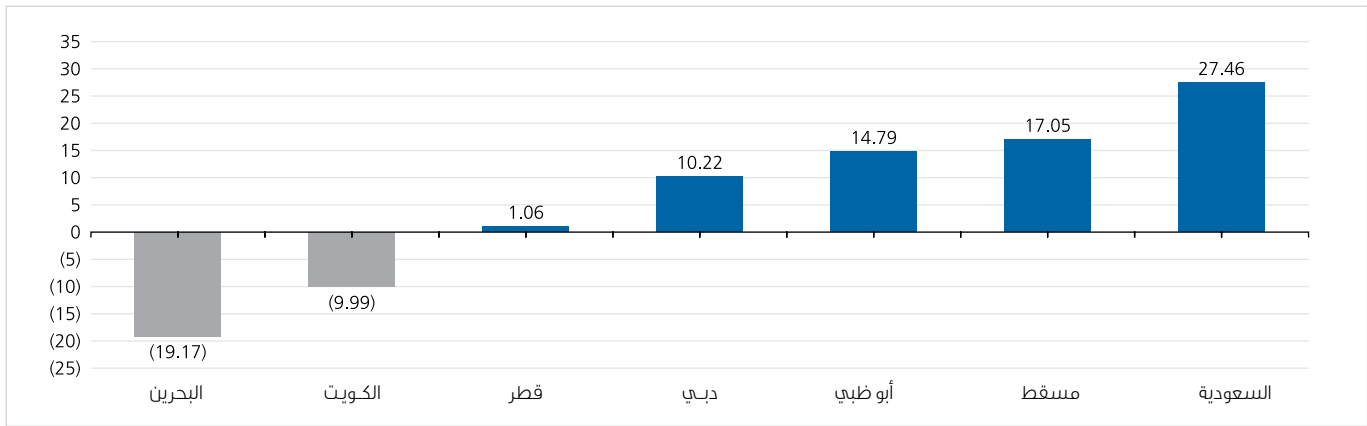
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)

البلد	2009	2008
لبنان	9.0	9.0
مصر	4.7	7.2
العراق	4.2	9.5
سوريا	4.0	5.2
اليمن	3.9	3.6
الأردن	2.8	7.8
ليبيا	1.8	3.4
دول مجلس التعاون الخليجي		
قطر	9.0	15.8
عمان	3.4	12.3
البحرين	2.9	6.1
السعودية	0.2	4.3
الإمارات	(0.7)	5.1
الكويت	(2.7)	6.4

المصدر: صندوق النقد الدولي (www.imf.org)

على مستوى أسواق المال، استطاعت معظم البورصات الخليجية استيعاب آثار الأزمة المالية العالمية وتمكنت من تحقيق نمو في مؤشراتهما، حيث سجلت السعودية ارتفاعاً بنسبة 27.46%، تلتها مسقط بنسبة 17.05%، فأبوظبي بنسبة 14.79%، فديبي 10.22%، فقطر 1.06%، بينما تراجعت كل من سوق البحرين وسوق الكويت بنسبة 19.17% و 9.99% على التوالي.

أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2009 (%)



الوضع المحلي

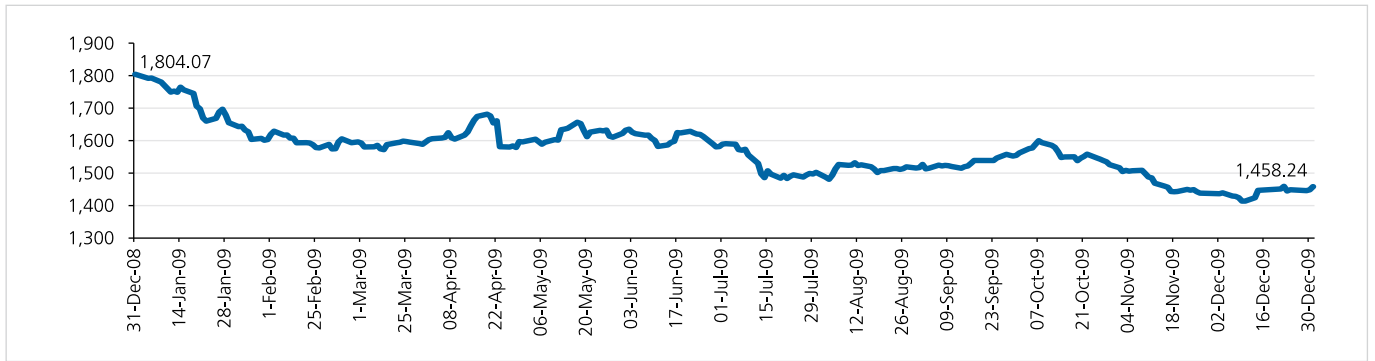
حظيت البحرين في عام 2009 بأعلى رقم عالمي في قطاع الاستثمار الأجنبي مقارنة بالناتج الإجمالي المحلي. ومما يؤكد مركز البحرين القوي. نتائج عام 2009 التي توصل إليها مؤشر مؤسسة "هيريتيج فاونديشن" للحرية الاقتصادية الذي وضع البحرين في المرتبة الـ 16 بين أكثر اقتصاديات العالم تحراً، والبلد الوحيد بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يأتي ضمن قائمة أفضل 20 دولة في جميع أنحاء العالم. كما تم تصنيف البحرين بين قائمة أفضل 20 دولة من حيث "سهولة ممارسة الأعمال" من قبل مجموعة البنك الدولي في تقريره "ممارسة الأعمال التجارية 2010". يضاف لذلك قيام المنتدى الاقتصادي العالمي (ويغ) بإصدار تقرير التنافسية العالمية 2009 - 2010 والذي سلط الضوء على التحسينات الكبيرة التي حدثت في المملكة، وخصوصاً فيما يتعلق بسوق العمل.

أما على مستوى الناتج الإجمالي المحلي فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي المحلي إلى نحو 3% في عام 2009 مقارنة بحوالي 6% في عام 2008 وفقاً لصندوق النقد الدولي.

من جهة أخرى، تراجع مؤشر البحرين العام بنسبة 19.17% ليقف عند 1,458.24 نقطة في نهاية العام 2009، وبذلك أنهى المؤشر عام 2009 متراجعا 345.83 نقطة، وبهذا يتبين أن سوق البحرين للأوراق المالية قد شهد هبوط أسهم 30 شركة فيما صعدت أسهم 10 شركات، في الوقت الذي حافظت 9 شركات على أسعارها. وقد سجلت حركة التعاملات في البورصة انخفاصاً إذ تراجعت قيمة التعاملات بنسبة 77.35% مقارنة بما كانت عليه في عام 2008. كما تراجعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 49.15%، أما عدد الصفقات فهبط بنحو 30.37%.

أداء أسواق الأوراق المالية العالمية خلال عام 2009 (تتمه)

مؤشر سوق البحرين العام في عام 2009

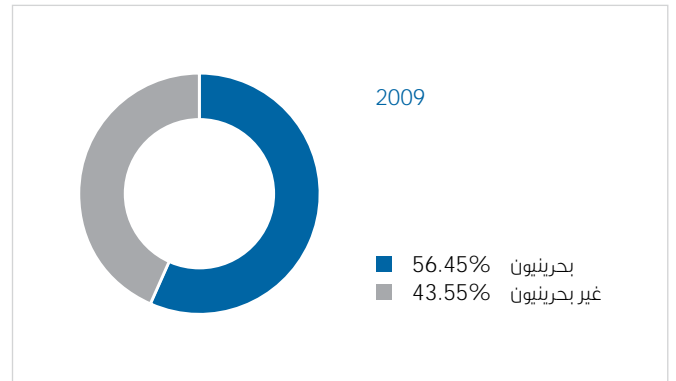
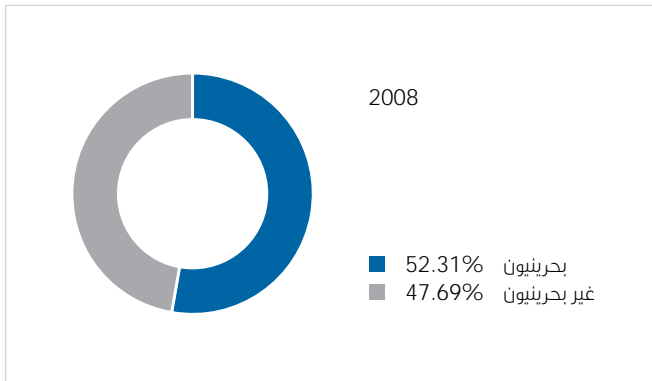


استأثر قطاع البنوك التجارية على 54.07% من مجمل قيم التداول تلاه قطاع الاستثمار بواقع 26.36%، فقطاع الخدمات بواقع 16.38%، فقطاع الفنادق والسياحة بواقع 0.99%، فقطاع التأمين بواقع 0.69%، فقطاع الصناعة بواقع 0.03%. تصدر سهم البنك الأهلي المتحد قائمة الشركات الأكثر ارتفاعاً من حيث القيمة المتداولة، بواقع 43.8 مليون دينار مستحوذاً على قرابة 24.6% من مجمل القيم المتداولة للسوق، تلاه سهم بنك البحرين والكويت بنسبة 14.7%، فبيت التمويل الخليجي 10.9%، فشركة البحرين للاتصالات 10%، فمصرف السلام 9.5%.

أما من حيث كميات التداول، فقد استأثر قطاع البنوك التجارية على 56.8% من مجمل كمية التداول تلاه قطاع الاستثمار بواقع 30.66%، فقطاع الخدمات بواقع 9.88%، فقطاع الفنادق والسياحة 0.77%، فقطاع التأمين 0.44%، فقطاع الصناعة 0.02%. وقد تصدر سهم البنك الأهلي المتحد قائمة الشركات الأكثر ارتفاعاً من حيث الكمية المتداولة، بواقع 216.9 مليون سهم، ومستحوذاً على قرابة 25.5% من مجمل الكميات المتداولة للسوق، تلاه سهم مصرف السلام 17.9%، فبنك إثمار 17.8%، فبيت التمويل الخليجي 7.8%، فبنك البحرين والكويت 7.7%.

وتشير نسب التداول وفقاً للجنسية إلى استحواذ البحرينيين على 56.45% من مجمل تداولات السوق، في حين استأثر غير البحرينيين على 43.55% من إجمالي قيمة التداولات. وبنهاية 2009 بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق 49 شركة، أما الصناديق الاستثمارية فقد بلغ عددها 35، بينما بلغ عدد السندات والصكوك 14 سندا وصكاً.

نسب تداول الأسهم وفقاً للجنسية (بيعاً وشراء)



القيمة السوقية

انخفضت القيمة السوقية للشركات المحلية المساهمة العامة المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية إلى 6.13 مليار دينار مقارنة بـ 7.52 مليار دينار في مطلع العام، مسجلة تراجعاً بنسبة 18.47%. استحوذ قطاع الاستثمار على 41.54% من القيمة السوقية الإجمالية، تلاه قطاع البنوك بواقع 33.25%، الخدمات 19.23%، الفنادق والسياحة 2.87%، التأمين 2.83%، والصناعة 0.29%. من جهة أخرى، سجل قطاع الصناعة أعلى نمو في القيمة السوقية مقارنة بمطلع العام بواقع 20.05% تلاه قطاع الفنادق والسياحة 15.42%. أما قطاع الخدمات فقد سجل تراجعاً بنسبة 5.16%، والتأمين 14.12%، والبنوك 19.47%، والاستثمار 24.59%.

تطور القيمة السوقية لقطاعات السوق (مليون دينار)

القطاع	2009	2008	التغير (%)	الوزن النسبي (%)
الاستثمار	2,546.66	3,376.78	(24.58)	41.54
البنوك	2,038.53	2,531.30	(19.47)	33.25
الخدمات	1,178.75	1,242.91	(5.16)	19.23
الفنادق والسياحة	176.20	152.66	15.42	2.87
التأمين	173.27	201.76	(14.12)	2.83
الصناعة	17.69	14.74	20.05	0.29
السوق	6,131.11	7,520.15	(18.47)	100.00

المؤشرات المالية

تباينت قطاعات السوق من حيث المؤشرات المالية الأساسية، والجدول أدناه يعرض تطور المؤشرات المالية بنهاية 2009 مقارنة بعام 2008.

المؤشرات المالية الأساسية كما في ديسمبر

البيان	مضاعف السهم (مرات) P/E		ربع السهم (%) Div. Yield		السعر للقيمة الدفترية (مرات) P/BV	
	2009	2008	2009	2008	2009	2008
البنوك	10.86	10.61	4.53	4.57	1.12	1.49
الاستثمار	14.59	6.91	1.36	3.40	0.93	1.16
التأمين	8.98	20.62	5.36	3.04	0.90	1.15
الخدمات	7.84	7.91	7.79	7.50	1.46	1.67
الصناعة	7.32	8.06	6.02	6.52	0.61	0.51
الفنادق والسياحة	8.64	7.68	4.27	4.93	1.16	1.08
السوق	10.53	8.54	4.07	4.53	1.08	1.32

الإيداع المركزي

بلغت جملة أسهم الشركات البحرينية المساهمة العامة المودعة في الإيداع المركزي ما مجموعه 8,220 مليون سهم بنهاية 31 ديسمبر 2009 مشكلة ما نسبته 35.60% من جملة الأسهم الصادرة والمدفوعة، وذلك مقارنة بـ 8,546 مليون سهم في مطلع العام 2009 مسجلة انخفاضاً بنسبة 3.81%. بلغت القيمة السوقية للشركات البحرينية المساهمة العامة المودعة في السوق 2,539 مليون دينار بنهاية 31 ديسمبر 2009 مقارنة بـ 3,185 مليون دينار في مطلع العام، مسجلة انخفاضاً بنسبة 20.28%.

بلغ عدد الجنسيات المسجلة في الإيداع المركزي 93 جنسية، بينما بلغ إجمالي المستثمرين في أسهم الشركات البحرينية المساهمة العامة ما مجموعه 22,915 مستثمر بنهاية 31 ديسمبر 2009 مقارنة بـ 21,690 مستثمر مطلع العام، مسجلين نمواً بنسبة 5.65%.

بيانات أساسية لعامي | 2009 - 2008

مقارنة مؤشرات التداول

التغير %	التغير	2008	2009	
(18.47)	(1,389,139,775)	7,520,149,780	6,131,010,005	إجمالي القيمة السوقية (دينار)
(77.35)	(608,993,197)	787,349,991	178,356,793	قيمة الأسهم (دينار)
(49.15)	(823,593,497)	1,675,842,977	852,249,480	كمية الأسهم
(30.37)	(13,223)	43,540	30,317	عدد الصفقات
(0.41)	(1.00)	246	245	مجموع أيام التداول
(77.25)	(2,472,623)	3,200,610	727,987	المتوسط اليومي لقيمة الاسهم
(48.94)	(3,333,801)	6,812,370	3,478,569	المتوسط اليومي لكمية الاسهم
(30.09)	(53.25)	177	124	المتوسط اليومي لعدد الصفقات

أداء مؤشرات السوق

التغير (%)	التغير (نقطة)	2008	2009	مؤشر البحرين العام
(19.17)	(345.83)	1,804.07	1,458.24	نهاية الفترة
(38.14)	(1111.93)	2,915.40	1,803.47	الاعلى
(22.51)	(405.06)	1,799.76	1,394.70	الادنى
				مؤشر داوجونز البحرين
(19.86)	(30.16)	151.90	121.74	نهاية الفترة
(38.95)	(96.29)	247.21	150.92	الاعلى
(22.65)	(34.40)	151.90	117.50	الادنى
				مؤشر استيراد
(20.41)	(373.51)	1,829.60	1,456.09	نهاية الفترة
(40.61)	(1250.51)	3,079.33	1,828.82	الاعلى
(21.54)	(391.69)	1,818.51	1,426.82	الادنى

المؤشرات القطاعية لمؤشر البحرين العام

التغير (%)	2008	2009	المؤشرات القطاعية
(20.68)	2,117.04	1,679.17	البنوك التجارية
(25.84)	1,582.53	1,173.53	الاستثمار
(15.82)	2,275.97	1,915.92	التأمين
(5.16)	1,638.30	1,553.69	الخدمات
20.09	1,273.93	1,529.80	الصناعة
15.42	2,848.57	3,287.74	الفنادق والسياحة

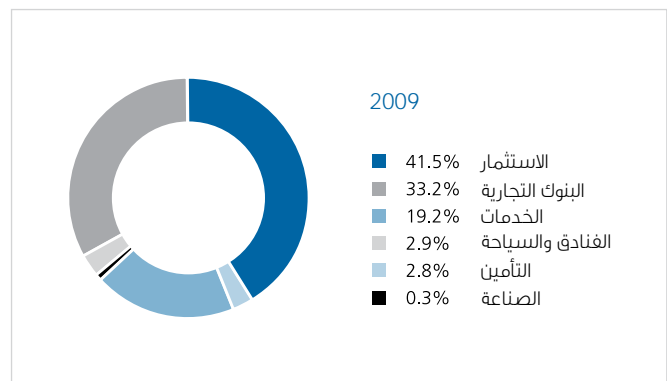
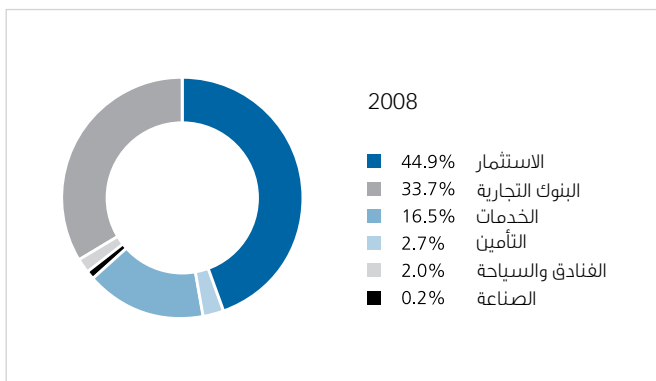
الإدراجات | 2009 - 2008

2008	2009	عدد الشركات المدرجة
43	42	مساهمة عامة
2	2	مقفلة
6	5	غير بحرينية
51	49	المجموع
الاسهم الممتازة		
1	1	الاسهم الممتازة
عدد السندات والصكوك المدرجة		
5	4	السندات
10	10	الصكوك
عدد الصناديق الاستثمارية		
39	35	عدد الصناديق الاستثمارية

مقارنة القيمة السوقية قطاعياً (مليون دينار بحريني)

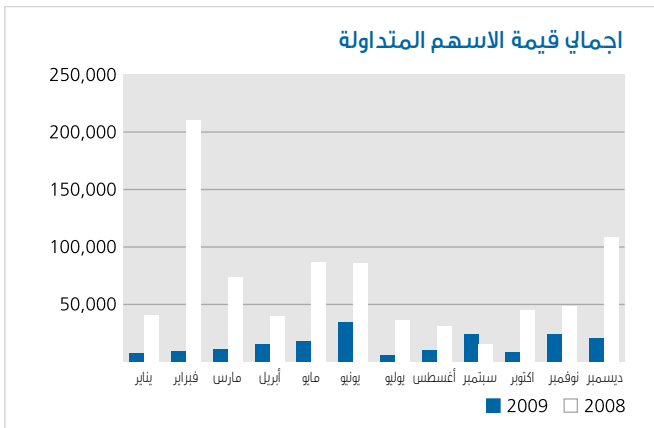
التغير (%)	2008	2009	القيمة السوقية (مليون دينار بحريني)
(19.5)	2,531.3	2,038.5	البنوك التجارية
(24.6)	3,376.8	2,546.6	الاستثمار
(14.1)	201.8	173.3	التأمين
(5.2)	1,242.9	1,178.8	الخدمات
20.1	14.7	17.7	الصناعة
15.4	152.7	176.2	الفنادق والسياحة
(18.5)	7,520.1	6,131.0	السوق

التوزيع النسبي للقيمة السوقية وفقاً للقطاع في عامي 2009 - 2008

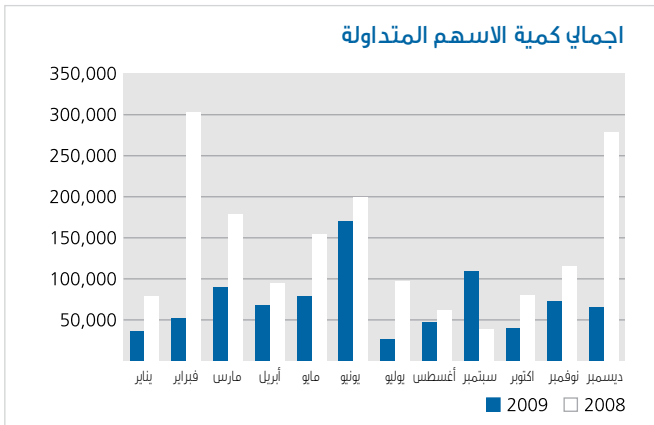


بيانات أساسية لعامي | 2009 - 2008

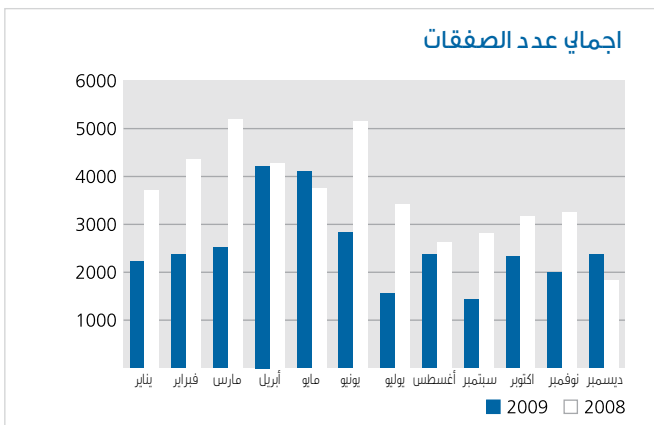
حركة تداول الاسهم لعامي 2009 - 2008



القيمة (ألف دب)	2008	2009	التغير (%)
يناير	38,797	6,813	(82.44)
فبراير	201,730	9,175	(95.45)
مارس	70,860	10,158	(85.67)
أبريل	37,896	14,195	(62.54)
مايو	83,387	17,409	(79.12)
يونيو	82,312	33,097	(59.79)
يوليو	34,819	5,056	(85.48)
أغسطس	29,776	9,659	(67.56)
سبتمبر	14,436	22,294	58.79
أكتوبر	42,900	7,744	(81.95)
نوفمبر	46,240	22,752	(50.80)
ديسمبر	104,196	19,376	(81.40)
السوق	787,350	178,357	(77.35)



الكمية (ألف سهم)	2008	2009	التغير (%)
يناير	78,497	35,505	(54.77)
فبراير	302,158	52,229	(82.71)
مارس	179,037	89,132	(50.22)
أبريل	94,198	67,621	(28.21)
مايو	153,746	78,576	(48.89)
يونيو	199,501	170,462	(14.56)
يوليو	96,275	25,763	(73.24)
أغسطس	61,536	47,010	(23.61)
سبتمبر	38,043	108,478	185.15
أكتوبر	79,394	40,133	(49.45)
نوفمبر	114,890	72,566	(36.84)
ديسمبر	278,567	64,775	(76.75)
السوق	1,675,843	852,249	(49.15)



عدد الصفقات	2008	2009	التغير (%)
يناير	3,709	2,233	(39.80)
فبراير	4,362	2,363	(45.83)
مارس	5,181	2,524	(51.28)
أبريل	4,279	4,219	(1.40)
مايو	3,760	4,101	9.07
يونيو	5,150	2,825	(45.15)
يوليو	3,421	1,566	(54.22)
أغسطس	2,617	2,375	(9.25)
سبتمبر	2,815	1,427	(49.31)
أكتوبر	3,170	2,326	(26.62)
نوفمبر	3,254	1,995	(38.69)
ديسمبر	1,822	2,363	29.69
السوق	43,540	30,317	(30.37)

تعاملات الجنسيات في السوق

نسبة قيمة التداول وفقا للجنسية (بيع و شراء) - 2009

- بحرينيون 56.45%
- غير بحرينيين 43.55%



نسبة قيمة التداول وفقا للجنسية (بيع و شراء) - 2008

- بحرينيون 52.31%
- غير بحرينيين 47.69%



نسبة كمية التداول وفقا للجنسية (بيع و شراء) - 2009

- بحرينيون 59.83%
- غير بحرينيين 40.17%



نسبة كمية التداول وفقا للجنسية (بيع و شراء) - 2008

- بحرينيون 52.79%
- غير بحرينيين 47.21%



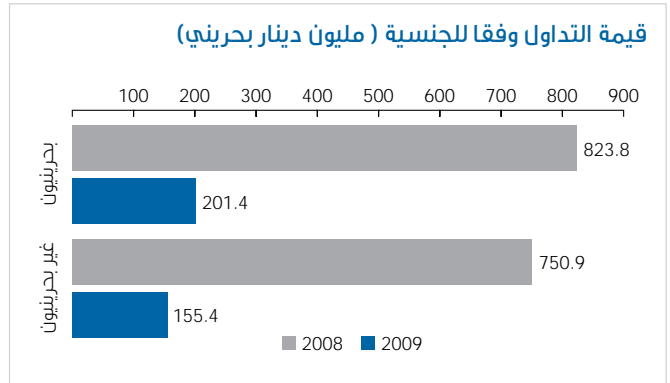
الكمية	2009	2008	التغير (%)
بحرينيون	1,019,873,222	1,769,487,692	(42.36)
غير بحرينيين	684,625,738	1,582,198,262	(56.73)
المجموع	1,704,498,960	3,351,685,954	(49.15)

القيمة	2009	2008	التغير (%)
بحرينيون	201,350,077	823,772,401	(75.56)
غير بحرينيين	155,363,509	750,927,580	(79.31)
المجموع	356,713,586	1,574,699,981	(77.35)

التداولات من حيث الجنسية (الكمية بيع وشراء)	2009	2008
بحرينيون	59.83%	52.79%
غير بحرينيين	40.17%	47.21%

التداولات من حيث الجنسية (القيمة بيع وشراء)	2009	2008
بحرينيون	56.45%	52.31%
غير بحرينيين	43.55%	47.69%

قيمة التداول وفقا للجنسية (مليون دينار بحريني)



الأوراق والأدوات المالية المتداولة

الشركات المدرجة في السوق

قطاع البنوك التجارية

بنك البحرين الوطني
بنك البحرين والكويت
البنك الاهلي المتحد
بنك البحرين الإسلامي
البنك البحريني السعودي
مصرف السلام
المصرف الخليجي التجاري

قطاع الاستثمار

المجموعة الخليجية للمال
المؤسسة العربية المصرفية
بنك الخليج المتحد
انفستكوروب
بنك البحرين و الشرق الأوسط
شركة البحرين للتسهيلات التجارية
الشركة الخليجية المتحدة للاستثمار
بنك طيب
شركة استيراد الاستثمارية
بيت التمويل الخليجي
شركة الخليج للتعمير
بنك الإمارات
مجموعة البركة المصرفية

قطاع التأمين

الشركة البحرينية الكويتية للتأمين
شركة التأمين الأهلية
الشركة العربية الدولية للتأمين
شركة التكافل الدولية
المجموعة العربية للتأمين
شركة البحرين الوطنية الغابضة

قطاع الخدمات

شركة البحرين لتصليح السفن والهندسة
شركة البحرين للسينما
الشركة العامة للتجارة وصناعة الأغذية
شركة البحرين للملاحة و التجارة الدولية
شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية
شركة البحرين لمواقف السيارات
شركة مجمع البحرين للأسواق الحرة
شركة ناس
عقارات السيف

قطاع الصناعة

شركة البحرين لمطاحن الدقيق
شركة دلمون للدواجن

قطاع الفنادق والسياحة

شركة فنادق البحرين
شركة الفنادق الوطنية
شركة البحرين للسياحة
الشركة البحرينية للترفيه العائلي
شركة بنادر للفنادق

الشركات المقفلة

شركة الأوراق المالية والاستثمار
الشركة المتحدة لصناعة الورق

الشركات غير البحرينية

بنك مسقط (عمان)
الشركة السودانية للاتصالات (السودان)
الشركة المتحدة للتمويل (عمان)
بيت الاستثمار العالمي (الكويت)
المجموعة الدولية للاستثمار (الكويت)

السندات والصكوك المدرجة

- سندات ألومنيوم البحرين - 2013
- صكوك الإيجار بالدينار البحريني صادر من مؤسسة نقد البحرين
- صكوك التأجير الإسلامية الحكومية (الاصدار الحادي عشر) - 2010
- صكوك التأجير الإسلامية الصادرة من الشركة التجارية العقارية للصكوك - 2010
- سندات شركة البحرين للتسهيلات التجارية الاصدار الخامس - 2010
- سندات شركة استيراد الاستثمارية - 2010
- صكوك التأجير الإسلامية الحكومية (الاصدار الثاني عشر) - 2011
- صكوك المشاركة الصادرة عن شركة دار صكوك للاستثمار - 2010
- سندات شركة البحرين للتسهيلات التجارية - الإصدار السادس - 2011
- صكوك المنافع الصادرة من شركة جولدن بلت لصكوك ش.م.ب (مقفلة) - 2012
- صكوك دار الأركان ٢ الصادرة عن شركة دار الأركان الدولية للصكوك
- صكوك التأجير الإسلامية الحكومية - مملكة البحرين
- صكوك التأجير الإسلامية الحكومية - مملكة البحرين
- صكوك الهلال (مؤسسة التمويل الدولية)

الصناديق الاستثمارية المدرجة

- صندوق حصص الاستثمار - البنك الاسلامي للتنمية (اسلامي) \$
- صندوق سيكو لاوراق المالية المختارة (د.ب)
- صندوق أسهم الخليج
- صندوق سيكو للأسهم الخليجية
- صندوق سيكو المايل العربي
- صندوق طيب افرست \$
- صندوق الاول للأسهم العربية 2000 (\$) (الاسلامي)
- صندوق مكاسب للأسهم الإماراتية
- صندوق استثمار مكاسب قطر
- صندوق مكاسب لفرص الاستثمار الإماراتية
- صندوق مكاسب للنمو العربية
- صندوق دخل مكاسب
- صندوق التوفيق للاتصالات العربية
- صندوق التوفيق للأسهم الخليجية
- صندوق جلوبل القنص
- صندوق جلوبل للشركات الخليجية الرائدة
- صندوق جلوبل ذو الضمان المتزايد
- صندوق القمة
- صندوق جلوبل للسوق النقدي بالدولار الأمريكي
- صندوق دلمون
- صندوق جلوبل لمؤشر الأسهم الأمريكية
- صندوق الخليج العقاري
- صندوق جلوبل لمؤشر الأسهم الأوروبية
- صندوق جلوبل للشركات المتعثرة
- صندوق جلوبل الإسلامي للسوق النقدي بالدولار الأمريكي
- صندوق جلوبل مصر
- صندوق جلوبل للصناديق الإسلامية
- صندوق جلوبل الأردن
- صندوق جلوبل الخليجي الإسلامي
- صندوق فلسطين الإستثماري
- صندوق جلوبل للطاقة والبتروكيمياويات والصناعات التحويلية
- صندوق ألفا مينا
- صندوق الوطني للأسهم الخليجية
- صندوق الوطني للأسهم القطرية
- صندوق المركز الخليجي

الوسطاء والأعضاء

مكاتب الوساطة

عبدالله جعفرزین العابدین
ناصر عباس خسرو
یوسف حسن العجاجة

الحافظ الأمين

الشركة الخلیجیة لحفظ الأوراق المالية - البحرین
بنك إتش إس بی سی الشرق الأوسط المحدود
بنك ستاندرڈ ٹشارٹرد - البحرین

شركات الوساطة

بنك البحرین والکویت
البنك الاهلي المتحد
شركة الخلیج للأوراق المالية
شركة الأوراق المالية والاستثمار
شركة طیب للأوراق المالية
غلف إنفست للأوراق المالية
بنك الخلیج المتحد للأوراق المالية
بيت الاستثمار العالمي
مباشر للخدمات المالية



رسوم التسجيل والاشتراك السنوي

الشركات المساهمة العامة

رسوم التسجيل*

0.1% من رأس المال المدفوع بحد أقصى 15,000 دينار وبحد أدنى 5,000 دينار.

رسوم الاشتراك السنوي**

- 0.1% على أول 10 مليون دينار فأقل من رأس مال الشركة المدفوع وبحد أدنى 3,000 دينار.
- 0.05% على المبالغ التي تزيد على 10 مليون لغاية 50 مليون دينار.
- 0.025% على المبالغ التي تزيد على 50 مليون دينار وبحد أقصى 20,000 دينار.

رسوم التسوية والتقاص

- 0.0125% من رأس المال المدفوع لأول 15 مليون دينار وبحد أدنى 1,000 دينار.
- 0.00625% من رأس المال المدفوع للمبالغ التي تزيد عن 15 مليون دينار، على أن يكون الحد الأقصى لرسوم الإيداع المركزي 4,000 دينار.

الشركات المساهمة غير البحرينية

رسوم التسجيل*

0.1% من رأس المال المدفوع بحد أقصى 15,000 دينار وبحد أدنى 5,000 دينار.

رسوم الاشتراك السنوي**

50% من رسوم الاشتراك السنوي للشركات المساهمة العامة البحرينية.

الشركات المقفلة المحلية

رسوم التسجيل* 1,000 دينار بحريني

رسوم الاشتراك السنوي**

- 0.025% على أول 5 مليون دينار فأقل من رأس مال الشركة المدفوع وبحد أدنى 1,000 دينار.
- 0.025% على المبالغ التي تزيد على 5 مليون دينار وبحد أقصى 5,000 دينار.

الصناديق الاستثمارية

رسوم التسجيل* 300 دينار

رسوم الاشتراك السنوي* 250 دينار

السندات والصكوك

الإصدارات الحكومية:

رسوم التسجيل*: 1,500 دينار
رسوم الاشتراك**: 2,000 دينار

الإصدارات الخاصة:

التسجيل*:

0.05% على قيمة الإصدار بحد أدنى 2,000 دينار وبحد أقصى 5,000 دينار

رسوم الاشتراك**: 2,000 دينار

الورنتس (العملات)

رسوم التسجيل*: 250 دينار
رسوم الاشتراك السنوي*: لا يوجد

مكاتب التحويل

رسوم العضوية*: 500 دينار
رسوم الاشتراك السنوي: 1000 دينار

الدالين الأفراد

رسوم العضوية*: 500 دينار
رسوم الاشتراك السنوي: 250 دينار

شركات الوساطة

رسوم العضوية*: 1,000 دينار
رسوم الاشتراك السنوي: 500 دينار

خدمة الحافظ الأمين

رسوم العضوية*: 1,000 دينار
رسوم الاشتراك السنوي: 500 دينار

جميع المبالغ أعلاه بالدينار البحريني

* رسوم التسجيل تدفع مره واحده

** بالنسبة للشركات فقط فإنه يؤخذ في الاعتبار بأن الفترة المالية المتبقية من السنة المالية التي يتم فيها تسجيل الشركة يتم على أساس ربع سنوي.

الزيارات التفقدية لمقر السوق الجديد



زيارة مجلس إدارة مصرف البحرين المركزي



زيارة مجلس إدارة سوق البحرين للأوراق المالية

سوق البحرين للأوراق المالية
البيانات المالية
31 ديسمبر 2009

الرئيس -	رشيد محمد المعراج	مجلس الإدارة
نائب الرئيس -	عبدالرحمن محمد الباكر	
عضو -	علي سلمان ثامر	
عضو -	خالد محمد كاتو	
عضو -	د. عصام عبدالله فخرو	
عضو -	الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة	
عضو -	عادل محمد عبدالشافي اللبان	
عضو -	عبدالرزاق عبدالله حسن القاسم	
عضو -	عبدالمجيد عبدالسلام بريش	
	فؤاد عبدالرحمن راشد	مدير السوق
	بناية الهداية - شارع الحكومة ص . ب 3203 - المنامة - مملكة البحرين هاتف 17261260 - فاكس 17227857	الإدارة
	بنك البحرين الوطني بنك البحرين والكويت البنك البحرينى السعودى بنك السلام	البنوك
	كي بي ام جى	مدققو الحسابات

البيانات المالية

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009

المحتويات

29	تقرير مدققي الحسابات إلى مجلس الإدارة
	البيانات المالية
30	بيان المركز المالي
31	بيان الدخل الشامل
32	بيان التغيرات في الماي الاحتياطي
32	بيان التدفقات النقدية
44 - 33	الإيضاحات

تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

15 مارس 2010

سوق البحرين للأوراق المالية
المنامة - مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لسوق البحرين للأوراق المالية («السوق») والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2009 وبيان الدخل الشامل وبيان التغييرات في المالي الاحتياطي وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والايضاحات الأخرى.

مسئولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسئولون عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إن هذه المسئولية تتضمن تصميم وتنفيذ وإتباع أنظمة رقابة داخلية معنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء، وكذلك اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وإجراء تقديرات محاسبية معقولة في ظل الأوضاع القائمة.

مسئولية المدققين

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بأخلاقيات المهنة ذات العلاقة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق بهدف الحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية من أي معلومات جوهرية خاطئة.

يشمل التدقيق القيام بإجراءات معينة للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والايضاحات الواردة في البيانات المالية. تعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديرنا، بما فيها تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن اختلاسات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار أنظمة الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، وليس بغرض إبداء رأي في مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للسوق. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتكوين أساس سليم للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية المركز المالي للسوق كما في 31 ديسمبر 2009 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

تقرير حول الأمور القانونية والتنظيمية الأخرى

بالإضافة إلى ذلك برأينا أن السوق يمسك سجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية تتفق معها. وأنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة 2006 أو لأحكام قانون إنشاء السوق أو لألته الداخلية يمكن أن يكون لها اثر جوهرى على أعمال السوق أو مركزه المالي. ولقد حصلنا من الإدارة على جميع الايضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2009

بالدينار البحريني

2008	2009	الإيضاحات	
			الموجودات المتداولة
112,466	345,081		نقد في الصندوق ولدى البنوك
3,531,895	1,116,412		ودائع ثابتة قصيرة الأجل
206,970	86,131	3	ذمم مدينة
125,704	117,892	4	موجودات أخرى
3,977,035	1,665,516		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة
651,086	3,229,245	5	الأثاث والمعدات وأعمال تحت التنفيذ
651,086	3,229,245		مجموع الموجودات غير المتداولة
4,628,121	4,894,761		مجموع الموجودات
			المطلوبات المتداولة
10,076	4,021		ذمم دائنة
138,360	350,771	13	مصرفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى
459,403	22,210	11	منح مشروطة
30,976	669,888	12	إيرادات مؤجلة
39,194	24,939	6	مخصصات حقوق الموظفين
678,009	1,071,829		مجموع المطلوبات
3,950,112	3,822,932		المال المتجمع (صفحة 32)
4,628,121	4,894,761		مجموع المطلوبات والمال المتجمع

فؤاد عبدالرحمن راشد
مدير السوق

رشيد محمد المعراج
رئيس مجلس الإدارة

اعتمدت البيانات المالية التي تحتوي على الصفحات من 14 إلى 28 من قبل مجلس الإدارة في 15 مارس 2010

بيان الدخل الشامل

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بالدينار البحريني

2008	2009	الايضاحات	
			الإيرادات
1,233,334	1,218,564		رسوم الاشتراكات
24,500	8,100		رسوم التسجيل
1,252,994	446,083	7	عمولات التداول
217,665	119,218	8	الإيرادات الأخرى
122,686	97,160		فوائد الودائع والسندات
540,597	937,193	11	دعم مصرف البحرين المركزي
3,391,776	2,826,318		
			المصروفات
1,130,599	1,126,191		الرواتب ومصروفات الموظفين
736,200	1,643,132	9	المصروفات الإدارية والعمومية
16,800	14,000		مكافآت مجلس الإدارة واللجان
134,614	142,796	5	استهلاكات الموجودات الثابتة
89,225	27,379	3	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
2,107,438	2,953,498		
1,284,338	(127,180)		(عجز) / فائض الإيرادات على المصروفات
-	-		الدخل الشامل الآخر
1,284,338	(127,180)		إجمالي الدخل الشامل

فؤاد عبدالرحمن راشد
مدير السوق

رشيد محمد المعراج
رئيس مجلس الإدارة

تشمل البيانات المالية على الصفحات 30 - 43

بيان التغيرات في المال الاحتياطي

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بالدينار البحريني

2008	2009	
2,665,774	3,950,112	الرصيد في 1 يناير
1,284,338	(127,180)	إجمالي الدخل الشامل للسنة
3,950,112	3,822,932	الرصيد في 31 ديسمبر

بيان التدفقات النقدية

عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

2008	2009	
		نشاط العمليات
1,205,938	1,188,343	مبالغ مقبوضة من المشتركين
1,348,970	710,084	العمولات والارادات الأخرى
-	649,000	مقدم مستلم لشاشات العرض الإلكترونية
(1,132,517)	(1,237,838)	مبالغ مدفوعة للموظفين والتكاليف المتعلقة بهم
(608,932)	(1,513,828)	مبالغ مدفوعة للمصروفات الإدارية والعمومية
(16,800)	(14,000)	مكافآت مجلس الإدارة واللجان
796,659	(218,239)	التدفق النقدي من نشاط العمليات
		نشاط الاستثمار
(395,477)	(7,843)	شراء موجودات ثابتة
(180,360)	(2,563,208)	مشاريع قيد الإنشاء
(575,837)	(2,571,051)	التدفق النقدي من نشاط الاستثمار
		نشاط التمويل
500,000	500,000	دعم مصرف البحرين المركزي
390,602	106,422	فوائد البنوك والسندات
890,602	606,422	التدفق النقدي من نشاط التمويل
1,111,424	(2,182,868)	صافي التدفق النقدي خلال السنة
2,532,937	3,644,361	النقد وما في حكمه في بداية السنة
3,644,361	1,461,493	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
		النقد وما في حكمه وفقا للميزانية العمومية :
112,466	345,081	نقد في الصندوق ولدى البنوك
3,531,895	1,116,412	ودائع ثابتة قصيرة الأجل
3,644,361	1,461,493	

تشمل البيانات المالية على الصفحات 30 - 43

1 النشأة والنشاط

سوق البحرين للأوراق المالية هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية حيث أنشئ بموجب المرسوم رقم (4) لسنة 1987. وقد أصدر وزير التجارة والزراعة القرار رقم (13) لسنة 1988 بإصدار اللائحة الداخلية للسوق وذلك لتنظيم العمل فيه وتحديد الأهداف التي أنشئ من أجلها .

خلال سنة 2002 تم نقل صلاحية الاشراف على السوق من وزارة الصناعة والتجارة إلى مصرف البحرين المركزي بموجب مرسوم بقانون رقم 21 لسنة 2002.

بعد صدور قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة 2006 أصبح السوق مؤسسة مالية مرخصة بموجب هذا القانون وعليه الالتزام بالمتطلبات الرقابية الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي.

تتلخص أهداف السوق في تطوير سوق البحرين للأوراق المالية، وتشجيع الادخار، والنهوض بالوعي الاستثماري للمواطنين، وتطوير وترشييد أساليب التعامل، وتطوير الأوراق والأدوات المالية المتداولة في السوق على نحو يخدم عمليات التنمية الاقتصادية في البلاد ويساعد في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ويعزز المركز المالي لمملكة البحرين.

في 24 ديسمبر 2009 حل القانون رقم 75 لسنة 2009 محل المرسوم الأميري 4 لسنة 1987 و 21 لسنة 2002 والذي أعطي السوق مهلة ستة أشهر لتسجيله لدى وزارة الصناعة والتجارة كشركة مساهمة وأن يمثل في جميع أنشطته وسياساته وإجراءاته مع قانون الشركات التجاري وأن يتم تحويل الحقوق والالتزامات والموجودات والمطلوبات للشركة المساهمة الجديدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

(أ) المعايير المتبعة

أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

(ب) أسس الإعداد

أعدت البيانات المالية وفقاً لقاعدة التكلفة التاريخية. ان السياسات المحاسبية التي اتبعت هي نفسها المتبعة في السنوات السابقة.

(ج) المعايير المحاسبية والتعديلات والتفسيرات سارية المفعول من أو بعد 1 يناير 2009

المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية التي أصبحت سارية المفعول في 2009 المتعلقة بالشركة:

معييار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل - عرض البيانات المالية

معييار المحاسبة الدولي رقم (1) المعدل - عرض البيانات المالية (2007) أصبح ساري المفعول بدءاً من 1 يناير 2009. نتيجة هذا المعيار يقوم السوق بعرض كل التغييرات الخاصة بالملك في حقوق الملكية، بينما يتم معالجة التغييرات الأخرى في بيان الدخل الشامل. مجموع الدخل الشامل يمكن عرضه على شكل:

- بيان واحد للدخل الشامل (عن طريق دمج بيان الدخل والتغييرات الأخرى غير الخاصة بالملك في بيان واحد).
- بيان الدخل وبيان منفصل للدخل الشامل.

أختار السوق عرض مجموع الدخل الشامل في بيان واحد - "بيان الدخل الشامل".

قام السوق بإعادة عرض معلومات المقارنة حسب متطلبات المعيار الانتقالية. ان تطبيق هذه التعديلات نتج عنها إفصاحات إضافية ولكن ليس لها أي تأثير على الوضع المالي أو الدخل الشامل للسوق.

2 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) - الإفصاح عن الأدوات المالية

تتطلب هذه التعديلات تحسين مستوى الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة. وتتطلب التعديلات بالخصوص إفصاح عن قياس القيمة العادلة حسب مستوى تدرج القيمة العادلة. ان تطبيق هذه التعديلات نتج عنها إفصاحات إضافية ولكن ليس لها تأثير على الوضع المالي أو الدخل الشامل للسوق.

التطويرات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (الصادرة في مايو 2008)

التطويرات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والصادرة في مايو 2008 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تشتمل على العديد من التعديلات غير المستعجلة ولكنها ضرورية. تشتمل التطويرات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعديلات نتج عنها تعديلات في عرض البيانات المالية والاحتساب والقياس كما هناك تعديل في بعض المصطلحات وبعض التعديلات التحريرية للعديد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ان هذه التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2009 ولم ينتج عن هذه التعديلات أية تغييرات جوهرية على السياسات المحاسبية.

(د) الإيرادات

الإيرادات من الاشتراكات ورسوم التسجيل والخدمات وفوائد الودائع الثابتة وعمولات التحويل والإيرادات الأخرى تحتسب عند استحقاقها.

يتم احتساب الدعم المخصص لأغراض محددة كالالتزام إلى حين صرفه على الغرض المخصص له ويسجل ضمن الإيرادات.

يتم احتساب مقدم مستلم من عملاء لشاشات العرض الإلكترونية كالالتزام إلى حين تشغيل هذه الشاشات. سيتم احتساب الإيراد على مدى العمر الإنتاجي للشاشات.

(هـ) المصروفات

تحتسب مصروفات السلع والخدمات على أساس قيمة السلع والخدمات التي تم تسلمها وقبولها خلال السنة المالية، وإن لم يتم سداد قيمتها خلال السنة.

(و) الأثاث والمعدات

(1) الاحتساب

يحتسب الأثاث والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها متجمع الاستهلاك وخسائر إنخفاض القيمة. ان وجدت. ويتم مراجعة قيم الأصول المتبقية والعمر الافتراضي، وتعديل كلما لزم ذلك، في تاريخ المركز المالي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات إلى قيمتها القابلة للإسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات أكبر من قيمتها القابلة للإسترداد المقدر.

في حالة بيع أو استبعاد أصل فان التكلفة والاستهلاك المتراكم الخاصة به يتم استبعادها من السجلات ويتم تحميل أي ربح أو خسارة ناتجة عن ذلك على بيان الدخل الشامل.

(2) المصروفات اللاحقة

تتم رسملة المصروفات المتعلقة باستبدال جزء من الأثاث والمعدات والتي تم تصنيفها على حده. تتم رسملة المصروفات الأخرى على الأصول الثابتة فقط عندما تؤدي هذه المصروفات إلى زيادة في القيمة الاقتصادية المستقبلية لهذه الأصول. تحمل جميع المصروفات الأخرى على بيان الدخل الشامل عند تكبدها.

(3) الاستهلاك

يتم احتساب الاستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للعقارات والمنشآت والمعدات. لم يتم احتساب استهلاك للأراضي. العمر الإنتاجي المتوقع لكل نوع هو كما يلي

الأثاث والمعدات ونظام التداول الإلكتروني	5 سنوات
الحاسبات الإلكترونية والسيارات	5 سنوات
شاشات العرض الإلكترونية	6 سنوات
الموجودات الثابتة التي تقل قيمتها عن 50 دينار يتم استهلاكها بالكامل في سنة الشراء.	

2 السياسات المحاسبية العامة (يتبع)

(ز) انخفاض قيم الموجودات

تقوم إدارة السوق بمراجعة قيم الموجودات في تاريخ المركز المالي لتحديد أي مؤشر لانخفاض غير مؤقت. عند وجود أي مؤشر انخفاض يتم احتساب القيمة المسترجعة للموجودات. يتم احتساب خسائر من انخفاض القيمة عندما تكون القيمة الدفترية أكبر من القيمة المسترجعة. يتم تحميل الانخفاض في القيمة الفترية، إن وجد، على بيان الدخل الشامل.

(ح) المدينون

يتم احتساب الذمم المدينة بصورة أولية بالتكلفة مخصوماً منها مخصص الانخفاض في قيمتها، ويتم عمل مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة عندما يكون هناك دليل موضوعي بأن السوق لن يكون قادر على تحصيل كل المبالغ طبقاً للشروط الأصلية للذمم المدينة. تعتبر الصعوبات المالية للمدينين واحتمال إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية أو تأخر الدفع مؤشرات على هبوط قيمة الذمم المدينة. يتم عمل المخصص عندما تتجاوز القيمة الحالية للموجودات القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية بسعر الفائدة الفعلي. يتم احتساب مبلغ المخصص في بيان الدخل الشامل.

(ط) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

الحقوق التقاعدية والمنافع الأخرى للموظفين البحرينيين مشمولين بقانون الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي والذي يقوم من خلاله الموظفون والسوق بدفع مبلغ شهري على أساس نسبة ثابتة من الراتب. حصة السوق المدفوعة والتي تعتبر خطة محددة الاشتراك بحسب مفهوم المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) تسجل كمصرف في بيان الدخل الشامل.

يقدم السوق مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه من غير البحرينيين استناداً إلى قانون العمل البحريني للقطاع الأهلي لسنة 1976. يتم احتساب المكافأة على أساس آخر راتب ومددة الخدمة. يتم عمل مخصص للالتزامات غير المدفوعة، والتي تعتبر خطة محددة المنافع بحسب مفهوم المعيار المحاسبي الدولي رقم (19)، على افتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل بتاريخ المركز المالي.

(ي) العملات الأجنبية

(1) العملة المستعملة في انجاز المعاملات والعملة المستعملة في إعداد البيانات المالية

يتم إعداد البيانات المالية بالدينار البحريني وهي العملة المستعملة من قبل السوق في تعاملاتها والعملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية

(2) المعاملات والأرصدة

الموجودات والمطلوبات النقدية يتم تحويلها إلى الدينار البحريني في تاريخ الميزانية ويتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة في بيان الدخل الشامل.

(ك) النقد وما في حكمه

يتضمن كل من النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع قصيرة الأجل والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر.

(ل) المخصصات

يتم احتساب مخصص في بيان المركز المالي عندما تكون على الشركة التزامات قانونية أو اعتبارية من جراء معاملات سابقة وعندما يكون من المحتمل وجود تدفق خارجي لمنافع اقتصادية لسداد هذه الالتزامات.

(م) ذمم دائنة

يتم احتساب الذمم الدائنة على أساس التكلفة المطفأة.

إيضاحات

حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بالدينار البحريني

3 ذمم مدينة

2008	2009	
113,244	127,856	أشتراكات ورسوم تسجيل مستحقة
177,601	40,137	عمولات مستحقة
5,350	34,742	رسوم الخدمات
296,195	202,735	
(89,225)	(116,604)	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
206,970	86,131	

مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

2008	2009	
-	89,225	رصيد ايناير
89,225	27,379	مخصص السنة
89,225	116,604	

4 أرصدة مدينة أخرى

2008	2009	
114,520	115,970	مصاريف مدفوعة مقدماً
11,184	1,922	فوائد مستحقة
125,704	117,892	

5 الأثاث والمعدات وأعمال تحت التنفيذ

2008 المجموع	2009 المجموع	مشاريع قيد الإشياء	السيارات	الحاسبات الإلكترونية	الأثاث والمعدات	التكلفة
1,708,285	2,284,131	180,360	7,435	1,731,307	365,029	رصيد 1 يناير
575,846	2,721,479	2,713,636	-	5,691	2,152	الإضافات
-	(181,452)	-	-	(169,743)	(11,709)	الاستبعادات
2,284,131	4,824,158	2,893,996	7,435	1,567,255	355,472	في 31 ديسمبر
1,498,431	1,633,045	-	3,717	1,305,403	323,925	الاستهلاكات
134,614	142,796	-	1,487	120,676	20,633	رصيد ايناير
-	(180,928)	-	-	(169,763)	(11,164)	استهلاك السنة
1,633,045	1,594,913	-	5,204	1,256,315	333,394	الاستبعادات
651,086	3,229,245	2,893,996	2,231	310,940	22,078	في 31 ديسمبر
						صافي القيمة الدفترية

تمثل مشاريع قيد الإنشاء المصروفات الرأسمالية لتجهئة مقر السوق الجديد في مرفأ البحرين المائي.

إيضاحات

حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بالدينار البحريني

6 مخصصات حقوق الموظفين

2008	2009	
33,791	21,517	الإجازات
5,403	3,422	مكافآت نهاية الخدمة وتذاكر السفر
39,194	24,939	

يعمل لدى السوق 59 موظفاً بحرينياً، و 3 موظفين غير بحرينيين كما في 31 ديسمبر 2009 (58 و 3 موظفين على التوالي في سنة 2008).

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب أنظمة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من السوق والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب، وقد بلغت مساهمة السوق بخصوص الموظفين البحرينيين خلال سنة 2009 مبلغ 147,399 دينار (116,054 دينار سنة 2008).

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل محددة المدة مكافأة نهاية الخدمة تعادل راتب شهر عن كل سنة عمل.

7 عمولات التداول

2008	2009	
866,085	196,192	عمولات التداول العادية
386,909	249,891	عمولات من الحالات المستثناة من التداول والمعاملات الخاصة
1,252,994	446,083	

8 الإيرادات الأخرى

2008	2009	
66,309	11,697	إيرادات الإيداع والسجل المركزي
19,800	19,200	إيرادات التداول عن بعد
44,255	15,855	إيرادات الإعلانات موقع السوق الإلكتروني
38,187	33,573	إيرادات معلومات التداول
24,000	19,300	إيرادات من إصدار دليل المستثمر
14,160	13,080	إيرادات الخدمات
10,954	6,510	إيرادات أخرى
217,665	119,218	

إيضاحات

حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بالدينار البحريني

9 المصروفات الإدارية والعمومية

2008	2009	
419,166	645,519	الإيجارات
-	575,209	رسوم الاستشارات
223,669	371,047	الخدمات
29,210	20,976	المواد المستهلكة
26,166	21,142	المؤتمرات والاشتراكات
7,299	8,892	التأمين
30,646	346	أخرى
736,200	1,643,132	

10 معاملات مع الاطراف ذوي العلاقة

معاملات مع أعضاء الإدارة العليا الرئيسيين

أعضاء الإدارة العليا الرئيسيين هم أصحاب السلطة والمسئولية للتخطيط وتوجيه أنشطة السوق. يشمل فريق الإدارة العليا الرئيسيين على أعضاء مجلس الإدارة ومدير السوق. ليس هناك أي تعاملات تجارية بين أعضاء الإدارة العليا الرئيسيين والسوق خلال السنة. كانت الرواتب والمخصصات المدفوعة لفريق الإدارة العليا خلال السنة كما يلي:

2008	2009	
69,072	73,785	رواتب ومنافع فريق الإدارة التنفيذية العليا
16,800	14,000	بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان

11 منح مشروطة

تمثل المنح المشروطة الدعم المالي المستلم من مصرف البحرين المركزي لمواجهة تكاليف انتقال مقر السوق إلى مرفأ البحرين المالي وإيجارات المكاتب.

2008	2009	
500,000	459,403	كما في ا يناير
500,000	500,000	المضاف خلال السنة
1,000,000	959,403	إجمالي المبالغ المستلمة
(180,360)	(319,640)	المستخدم لمشروع الإنتقال إلى المرفأ المالي
(360,237)	(617,553)	المستخدم لإيجارات المكاتب في المرفأ المالي
(540,597)	(937,193)	مجموع المبالغ المستخدمة والمحوالة إلى بيان الدخل الشامل
459,403	22,210	

إيضاحات

حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بالدينار البحريني

12 إيرادات مؤجلة

2008	2009	
-	649,000	شاشات العرض الإلكترونية (*)
30,976	20,888	مطبوعات وإعلانات
30,976	669,888	

(*) إيرادات مستلمة مقدمة نظير رعاية عدد من الشركات والبنوك لشاشات عرض إلكترونية بقاعة التداول بمقر السوق الجديد بالمرافأ المالي.

13 مصروفات مستحقة وأرصدة دائنة أخرى

2008	2009	
126,214	330,362	مصروفات مستحقة
12,146	20,409	أرصدة دائنة أخرى
138,360	350,771	

14 التزامات مالية

الالتزامات التي تم التعاقد عليها خلال السنة كما يلي :

2008	2009	
519,566	566,708	التزامات عقود استشارات
4,086,090	2,541,298	التزامات الانتقال إلى المرافأ المالي
4,605,656	3,108,006	

التزامات الإيجار التشغيلي لمقر السوق الجديد :

2008	2009	
617,549	617,549	الحد الأدنى لتفقات الإيجار المستقبلية
2,109,960	1,492,411	في غضون سنة
2,727,509	2,109,960	مجموع التزامات الإيجار التشغيلي في 31 ديسمبر

15 الأدوات المالية وإدارة المخاطر

الأدوات المالية

تحتوي الأدوات المالية على الموجودات والمطلوبات المالية. الموجودات المالية للسوق تتكون من النقد وما في حكمه والذمم المدينة. المطلوبات المالية للسوق تتكون من الذمم الدائنة وبعض المطلوبات المالية الحالية.

يتعرض السوق للمخاطر الآتية جراء استخدام الأدوات المالية :

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرض السوق لكل من المخاطر المذكورة أعلاه، وأهداف السوق والسياسات وإجراءات قياس وإدارة الخطر. وكما يعرض هذا الإيضاح أيضاً بعض الإفصاحات الكمية بالإضافة إلى الإفصاحات الأخرى بالبيانات المالية.

مجلس الإدارة مسؤول بشكل عام بتأسيس ومراقبة هيكل إدارة المخاطر للسوق. أسس مجلس الإدارة لجان إدارية تنفيذية محددة تساعد في أداء مسئوليتهم بفعالية في تطوير ومراقبة سياسات السوق لإدارة المخاطر.

تتابع لجنة التدقيق للسوق كيفية مراقبة الإدارة للالتزام بإجراءات إدارة المخاطر للسوق ومراجعة مدى ملائمة ممارسات إدارة المخاطر مع حجم المخاطر التي يواجهها السوق.

يقوم قسم التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة التدقيق في أداء مهمتها الرقابية ويقوم بمراجعة إجراءات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة وعرضية. ويرفع تقاريره للجنة التدقيق.

مخاطر الائتمان

هي المخاطر الناتجة عن فشل أحد الأطراف بالوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها مما يؤدي إلى تعرض السوق لخسائر مالية. يتعرض السوق لهذه المخاطر مبدئياً على النقد وما في حكمه والذمم المدينة والاستثمارات في الصناديق الاستثمارية والأدوات الدائنة.

مخاطر السوق الائتمانية على النقد وما في حكمه محدودة حيث يتم إيداع النقد في بنوك البحرين والتي تتمتع بتصنيف ائتماني جيد.

يقوم السوق بعمل مخصص انخفاض القيمة على الذمم المدينة عندما يكون هناك دليل موضوعي بأن السوق لن يكون قادر على تحصيل كل المبالغ المستحقة حسب الشروط الأصلية للذمم المدينة. تعتبر الصعوبات المالية الجوهرية للمدين واحتمالات إفلاس المدين أو إعادة التنظيم المالي والتأخر في سداد الديون علامات وجود انخفاض قيمة الذمم المدينة.

القيمة الدفترية للموجودات الثابتة تمثل أقصى مخاطر الائتمان. أقصى حد لمخاطر الائتمان في تاريخ البيانات المالية كانت :

2008	2009	
112,466	345,081	نقد في الصندوق ولدى البنوك
3,531,895	1,116,412	ودائع ثابتة قصيرة الأجل
206,970	86,131	ذمم مدينة

إيضاحات

حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بالدينار البحريني

15 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

يدير السوق مخاطر الائتمان على استثماراتها بالتأكد أن الاستثمارات تجري بعد تقييم الائتمان بحذر ودراسة جدوى لصادر السندات المالية. يحد السوق من تعرضه لمخاطر الائتمان بالاستثمار في السندات الحكومية.

أعمار الذمم المدينة كما في تاريخ المركز المالي :

2008		2009		
انخفاض القيمة	الإجمالي	انخفاض القيمة	الإجمالي	
-	117,591	-	44,945	غير متأخر
-	4,666	-	16,890	متأخر صفر - 90 يوم
-	33,247	-	3,307	متأخر 91 - 180 يوم
89,225	135,342	116,604	134,458	أكثر من 180 يوم
89,225	290,846	116,604	199,600	

بلغت ذمم مدينة متأخرة منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2009 مبلغ 116,604 دينار بحريني (2008 : 89,225 دينار بحريني).

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة وبشأن إليها مخاطر التمويل أيضاً. هي مخاطر عدم قدرة السوق الحصول على الأموال اللازمة لسداد التزاماتها عند حلول أجلها. يهدف أسلوب السوق لإدارة مخاطر السيولة وهو التأكد من توافر السيولة في كل الأحوال لسداد التزاماتها عند حلول أجلها سواء في الظروف الاعتيادية أو الصعبة دون تكبد خسائر غير مقبولة أو خسائر تضر بسمعة السوق.

مخاطر السيولة يمكن أن تنتج من عدم قدرة السوق من بيع الأصل المالي بسرعة وبسعر قريب من القيمة العادلة للأصل. يتأكد السوق بأن المبالغ الجوهرية من التمويل تم استثمارها في النقد وما في حكمه والذي يعتبر متوافر لتلبية احتياجات السيولة.

الآتي هو الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات المالية، عدا الارتباطات، حسب تقدير الإدارة.

مواعيد استحقاق المطلوبات المالية التعاقدية :

2009			
القيمة الدفترية	6 أشهر أو أقل	6 - 12 أشهر	
4,021	4,021	-	المطلوبات المالية
350,771	350,771	-	الذمم الدائنة
354,792	354,792	-	المصرفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى
2008			
القيمة الدفترية	6 أشهر أو أقل	6 - 12 أشهر	
10,076	10,076	-	المطلوبات المالية
138,360	138,360	-	الذمم الدائنة
148,437	148,437	-	المصرفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى

15 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (بتبع)

مخاطر السوق

المخاطر التي يتعرض لها سوق البحرين للأوراق المالية هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل سعر صرف العملات الأجنبية ومعدل سعر فائدة والتي تؤثر على دخل السوق أو على أدواته المالية. الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة وسيطرة تعرضات مخاطر السوق في حدود الإطارات المقبولة مع تحقيق عائد على المخاطر. يتكبد سوق البحرين للأوراق المالية التزامات مالية لغرض إدارة مخاطر السوق. تتم كل هذه الصفقات ضمن توجيهات مجلس الإدارة.

مخاطر معدل الفائدة

مخاطر معدل الفائدة هي مخاطر تأثر أرباح السوق كنتيجة لتقلب أسعار الفائدة نتيجة التغيرات في قيم الأدوات المالية بسبب تغير معدل الفائدة في السوق.

تتخصص مخاطر معدل الفائدة في السوق في الودائع القصيرة الأجل واستثمارات الأدوات الدائنة ذات سعر فائدة ثابت وتستحق خلال 90 يوماً. استثمارات السوق في الأدوات المالية المدبنة تستحق معدل فائدة متغير. بلغ معدل الفائدة الفعلي التي حصل عليه السوق 3,09% كما في 31 ديسمبر 2009 (2008 : 3,35%).

الآتي لمحة عن الأدوات المالية للسوق التي تتحمل فوائد كما في تاريخ المركز المالي.

2008	2009	
3,531,895	1,116,412	أدوات ذات معدل ثابت ودائع بنكية قصيرة الأجل
3,531,895	1,116,412	

إدارة رأس المال

سياسة مجلس الإدارة هي المحافظة على احتياطي مناسب للسوق للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والبقاء على التطورات المستقبلية للسوق. يقوم السوق باستغلال الفوائض المالية المتوفرة باستثماراتها في قنوات استثمارية ذات مخاطر منخفضة مع تحقيق عوائد معقولة للسوق. لا توجد اشتراطات رأسمالية خارجية على السوق.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر تأثر على أرباح السوق نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات الأجنبية.

تتم غالبية شراء المنتجات من موردين محليين. وبما أن الدينار مقوم بالدولار الأمريكي فأن السوق لا يتعرض لاية مخاطر جوهريّة.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ مقابل أصول يمكن مبادلها أو مطلوبات يتم سدادها بين أطراف على علم ورغبة ضمن صفقة ذات طابع تجاري.

ويرتبط تعريف القيمة العادلة فرضية استمرارية المنشأة بلانية أو حاجة للتصفية أو خفض جوهري لعملياتها أو القيام بمعاملات بشروط غير مرضية.

إيضاحات

حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

بالدينار البحريني

15 الأدوات المالية وإدارة المخاطر (يتبع)

يوضح الجدول أدناه تصنيف السوق لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية :

			31 ديسمبر 2009
مجموع القيمة الدفترية	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة	قروض وذمم مدنية	
الموجودات			
345,081	-	345,081	نقد في الصندوق ولدى البنوك
1,116,412	-	1,116,412	ودائع ثابتة قصيرة الأجل
86,131	-	86,131	ذمم مدينة
1,547,624	-	1,547,624	
المطلوبات			
4,021	4,021	-	ذمم دائنة
350,771	350,771	-	مصرفوات مستحقة
354,792	354,792	-	
31 ديسمبر 2008			
مجموع القيمة الدفترية	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة	قروض وذمم مدنية	
الموجودات			
112,466	-	112,466	نقد في الصندوق ولدى البنوك
3,531,895	-	3,531,895	ودائع ثابتة قصيرة الأجل
206,970	-	206,970	ذمم مدينة
3,851,331	-	3,851,331	
المطلوبات			
10,076	10,076	-	ذمم دائنة
138,360	138,360	-	مصرفوات مستحقة
148,436	148,436	-	

16 أنشطة أمانة

يوجد هناك حسابين بنكيين بلغ رصيدهما 112 دينار بحريني مدين كما في 31 ديسمبر 2009 (54,493 دينار سنة 2008) ومسجلين بأسم السوق ولا يظهران ضمن موجوداته حيث أنهما يمثلان حسابات خاصة بالوسطاء وعملائهم لتسوية ومقاصة صفقات التداول.

17 توزيع الموجودات والمطلوبات

جميع موجودات ومطلوبات السوق داخل مملكة البحرين، ولذلك لا تتعرض السوق لأيّة مخاطر خارج مملكة البحرين.

18 التقديرات المحاسبية والقرارات الهامة في تطبيق السياسات المحاسبية

يقوم السوق بعمل تقديرات وفرضيات تؤثر على المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات خلال الفترة المالية التالية. يتم تقييم التقديرات والفرضيات بشكل مستمر بناءً على الخبرة وعوامل أخرى كالتوقعات للأحداث المستقبلية يعتقد أنها معقولة تحت الظروف العادية.

التقديرات

يقوم السوق بتحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات عندما يوجد انخفاض كبير في القيمة السوقية لأقل من سعر التكلفة. ان تحديد الانخفاض الكبير في القيمة يتطلب قراراً تقديرياً. في حالة عدم توافر القيمة العادلة، يتم استخدام القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار لتقييم الانخفاض في القيمة. يقوم السوق بالتقييم بناءً على عدة عوامل منها تذبذب الأسهم والأدلة لأي خلل في الوضع المالي للشركة المستثمر فيها، وأداء القطاع، والتغيير في التكنولوجيا، والتدفقات المالية التشغيلية والتمويلية.

يقيم السوق حسابات الذمم المدينة الهامة المنفردة والتي تكون ضمن الموجودات المالية للسوق بنفس خصائص أخطار الائتمان المماثلة لانخفاض في القيمة. حسابات الذمم المدينة التي تقيم بشكل منفرد لانخفاض في قيمتها أو لأي خسارة ناتجة عن الانخفاض لا تتضمن في التقييم الكلي لانخفاض في القيمة. يتطلب هذا التقييم قراراً تقديرياً عند اتخاذ هذا القرار. يقيم السوق خصائص أخطار مع الأخذ في عين الاعتبار القطاع والمبالغ المستحقة السابقة والتقديرات المستقبلية للتدفقات النقدية والتي تعطي مؤشراً على القدرة لدفع المستحقات بموجب الشروط التعاقدية.

19 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الجديدة التي لم يتم تطبيقها

تم خلال السنة إصدار معايير جديدة / معدلة لإعداد التقارير المالية لإعداد التقارير المالية الدولية والتفسيرات التالية لها والتي تطبقها غير ملزم للشركة في الوقت الحالي :

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية (ساري المفعول للفترات المالية المبتدأة في أو بعد 2013).
- معيار المحاسبة الدولي رقم (24) المراجع – أطراف ذوي علاقة (ساري المفعول للفترات المالية المبتدأة في أو بعد يناير 2013).

لا يتوقع أن ينتج عن هذه التعديلات أي تغييرات في البيانات المالية للشركة.